https://doi.org/10.31272/jae.i147.1387
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على تنويع مصادر الدخل في العراق

نور شدهان عداي
وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بغداد، العراق.
Email: noorsh2@yahoo.com, ORCID: https://orcid.org/0009-0002-9791-963x

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية وبين تنويع مصادر الدخل، مع وضع رؤية اصلاحية لتوجيه لغرض توجهات السياسات الاقتصادية لتتوافق مع تنويع مصادر الدخل بدلاً عن الاعتماد على الايرادات النفطية وتجاوز التقلبات في أسعار النفط العالمية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستنباطي مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي الذي يستند الى البيانات والاحصاءات لمؤشرات السياسات الاقتصادية ومؤشرات تنويع مصادر الدخل، وقد توصل البحث الى أن توجهات السياسة الاقتصادية منافية لتنويع مصادر الدخل قد عمقت من اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الايرادات النفطية جراء عدم التناغم بين تلك السياسات وفق توجهاتها البعيدة عن تحقيق اقتصاد متنوع المصادر الايرادية، لذلك جاءت المقترحات لتحث على ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحفيز الماكنة الانتاجية لدعم تنويع الانتاج والتصدير في البلد .

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 22 / 03 / 2024
تاريخ قبول البحث: 09 / 01 / 2025
تاريخ نشر الكتروني: 01 / 03 / 2025
عدد صفحات البحث 122 - 131

الكلمات المفتاحية:
السياسات الاقتصادية ، الريعية الاقتصادية ، التنويع الاقتصادي ، تنويع مصادر الدخل .

المراسلة:
أسم الباحث: نور شدهان عداي
Email:
noorsh2@yahoo.com

1. المقدمة

تمثل السياسات الاقتصادية توجهات الحكومة لتحقيق اهدافها على أرض الواقع، التي تتوزع بين مختلف المجالات أحداها تنويع مصادر الدخل من خلال توجيه قدرات الاقتصاد نحو أستغلال الموارد بفاعلية وكفاءة أعلى، بما يسهم في تنويع الايرادات العامة وجعل الاقتصاد أكثر مرونة وأستقراراً لمجابهة الضغوط المالية.

والعراق كبلد ريعي كان ومازال محاطاً بسياسات اقتصادية تشكل عاملاً رئيساً في ضعف مصادر الدخل وإبقاء الاقتصاد في يدور في فلك الريعية الاقتصادية المعتمدة على مصدر النفط الخام في الانتاج والتصدير مع ضعف مصادر الدخل الأخرى مما جعلها تعمق من الاختلالات الهيكلية نتيجة عملها بمنأى عن الأخرى. لذا تبرز ضرورة وضع رؤية اقتصادية تستهدف التقليل من هيمنة المورد النفطي على اقتصاده وفق سياسات منضبطة وحكيمة تؤدي الى تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية والنمو المستدام.

2. أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية: -

1- التعرف على السياسات الاقتصادية وتنو يع مصادر الدخل نظرياً.
2- القيام بتحليل واقع السياسات الاقتصادية ومؤشرات تحديد تنويع مصادر الدخل في العراق.
3- وضع رؤية اصلاحية للسياسات الاقتصادية تستهدف تنويع مصادر الدخل في العراق.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في يقوم بدراسة العلاقة بين توجهات السياسات وبين تنويع مصادر الدخل في ظل ريعية الاقتصاد العراقي والاعتماد على المصدر النفطي لتمويل الاقتصاد العراقي.

4. الجانب النظري

1.4 السياسات الاقتصادية (التعريف والأنواع)

تعرف السياسات الاقتصادية بإنها "مجموعة من التدابير والاجراءات والقوانين والمواقف التي تضعها الحكومة والمعبرة عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصادية النادرة، فهي تعكس فلسفتها وتعبر عن وجهة نظرها لتجسيد أهدافها المختلفة في اتجاه مرغوب فيه داخل البلد" [6] ، كما تعرف أيضاً "مجموعة الاجراءات والأساليب والأدوات والخطط والبرامج التي تلجأ اليها الحكومة للتأثير على حالة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي" [21] . وتشمل ثلاث أنواع تستهدف تحقيق الآتي :-

The work of this research is licensed under CC BY

الجدول (1) يبين الانواع المستهدفة لتحقيقها في حالة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

النوع	الهدف
السياسة المالية (Fiscal policy)	تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة ...الخ لتحقيق اهداف الدولة [1] .
السياسة النقدية Monetary) (policy	تستخدم للتأثير على الأوضاع النقدية والاقتصادية في دولة ما بما ينسجم والأهداف الاقتصادية [2] عن طريق سياسة البنك المركزي، إذ يقوم الاخير بالتحكم في الكمية المعروضة من النقود، باستخدام الأدوات الكمية المباشرة أو النوعية [20] .
السياسة التجارية (trade policy)	التأثير على مسارات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف عامة تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه" [7] . لتعكس توجهاتها الخاصة بتعاملاتها مع العالم الخارجي" [3] .

2.4 تنويع مصادر الدخل (التعريف والمؤشرات)

1.2.4 تعريف تنويع مصادر الدخل

يعرف التنويع الاقتصادي على إنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسة في البلد، من خلال توسيع العمليات الانتاجية بنشاطات مختلفة وجديدة " [5] ، بما يسهم في تعزيز قدرته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية [13] . والحد من الأعتماد الشديد على قطاع النفط من خلال تطوير القطاعات غير النفطية " [22] . بهدف محاربة لعنة الموارد المتمثلة بالاتكال على الموارد الطبيعية الاستخراجية التي تتسم بالنضوب بالمستقبل، الامر الذي ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد [6] ، وندرج في الشكل (1) أنواع مصادر الدخل غير النفطية [2] :-

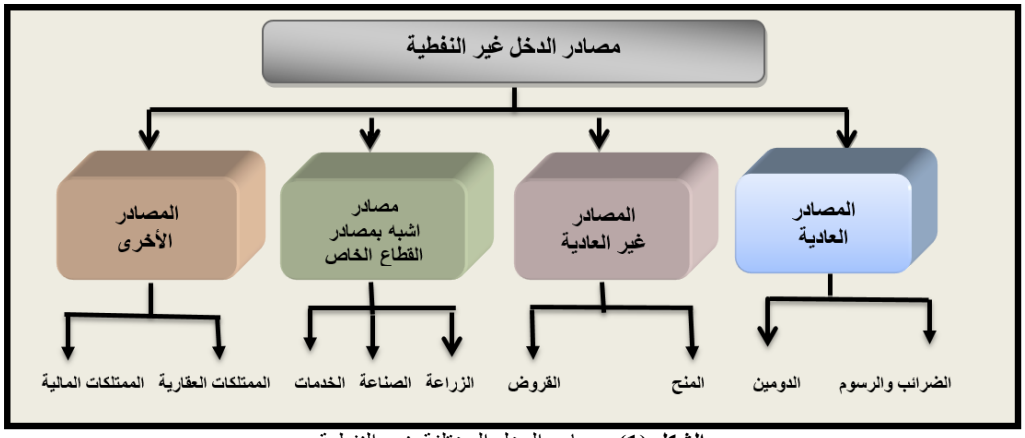

الشكل (1) مصادر الدخل المختلفة غير النفطية

2.2.4 مؤشرات تنويع مصادر الدخل

1.2.2.4 تنويع الهيكل الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي

يقاس من خلال نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، إذ كلما كانت نسبة الاسهام متساوية أو بعيدة عن التركز قادنا الى تنويع الهيكل الانتاجي، وبذلك يتطلب تنويع الهيكل الاقتصادي التنويع في القطاعات الاقتصادية عدم التركز على سلعة واحدة تكون محور الاعتماد في البلد [11].

2.2.2.4 تنويع هيكل الايرادات العامة للموازنة العامة

يعكس هذا المؤشر درجة اعتماد البلد على عدداً من مصادر الايرادات العامة، إذ أن اعتماده على مصدر واحد أو مصادر محدودة في تمويل ايرادات الموازنة العامة للدولة تبين ضعف مصادر الدخل، وبذلك كلما كانت مصادر الايرادات متنوعة وكافية دل ذلك على قوة ومتانة الاقتصاد الوطني [8] .

3.2.2.4 الاستثمار في ممتلكات الدولة المالية وغير المالية

يقاس بمقدار استثمارات الدولة في الموارد الطبيعية الاستخراجية، الأصول الثابتة، والممتلكات المالية، التي تشكل جميعها مصادر هامة للدخل فهي تخضع لأحكام القانون الخاص المعدة للاستغلال الاقتصادي وتحقيق موارد مختلفة للدولة [12] .

5. الجانب العملي

1.5 تحليل واقع السياسات الاقتصادية في العراق

1.1.5 تحليل واقع السياسة المالية في العراق

ركزت السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة الى أدنى حد ممكن، التي شهدت تحولات في أطرها القانونية وأثمرت عن أتساع النفقات العامة وانخفاض الايرادات غير النفطية، إذ فيما يخص السياسة الضريبية والجمركية فقد انصب التغير الاول للسياسة الضريبية على مراجعة الرسوم والاعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 ليتم تخفيض معدلات الضريبة على دخول الأفراد وأرباح الشركات بموجب الاوامر (37، 49 ، 84) الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة ، كذلك تعديل نسب الضرائب المفروضة على الدخل بما لا يتجاوز (15%) في أقصاها بعد أن كانت تصل في السابق الى (40%)، كذلك تم إخضاع موظفي القطاع العام للضريبة لتوزيع العبء الضريبي أسوة ببقية شرائح المجتمع بهدف تحصيل عوائد ضريبية كافية تحول دون تحميل فئات المجتمع الأخرى أعباء النسب الضريبية المرتفعة. وفيما يتعلق بالسياسة الكمركية تم استحداث ضريبة موحدة تفرض على جميع السلع الواردة الى العراق باستثناء المواد الغذائية والادوية

وبنسبة (5%) من قيمتها بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (38) لسنة 2003 حتى عام 2015، مما أدى الى تخفيض الايرادات الضريبية في العراق والاعتماد بشكل كبير على الايرادات النفطية. كما أتبعت السياسة المالية سياسة انفاقية توسعية بعد عام 2003 مما أدى الى زيادة النفقات العامة بشكل مضطرد لاسيما النفقات الجارية لبند الاجور والرواتب بعد زيادة اعداد التعيين وإعادة المسرحيين والمفصولين الى الخدمة من العسكريين والمفصوليين في النظام السابق، وكان الانفاق الاستثماري محدود وضئيل بسبب تلكؤ غالبية المشاريع الاستثمارية جراء عدم كفاءة وحدات الصرف، والتأخر في صرف الدفعات النقدية، مما أسهم في عدم أستكمال غالبية المشاريع لاسيما المشاريع القطاعية ذات القيمة المضافة في زيادة مصادر الدخل، وقد أتبعت السياسة المالية بعد عام 2014 بسبب انخفاض الايرادات النفطية على آثر انخفاض أسعار النفط سياسة تقشفية أستهدفت خفض النفقات العامة في بعض بنودها. وندرج بالجدول (2) توضيح لذلك من خلال تحليل اتجاهات الايرادات والنفقات العامة مع العجز/الفائض للموازنة العامة في العراق [11] ..

الجدول (2) اتجاهات الايرادات العامة والنفقات العامة مع العجز أو الفائض للموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز/ الفائض للموازنة العامة
2003	15,985,527	4,901,961	11,083,566
2004	32,988,850	31,521,427	1,467,423
2005	40,435,740	30,831,142	9,604,598
2006	49,055,545	37,494,459	11,561,086
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502
2008	80,641,041	67,277,194	13,363,847
2009	55,243,527	55,589,721	(346,194)
2010	70,125,921	70,134,201	(8,280)
2011	103,989,089	78,757,668	25,231,421
2012	119,817,222	105,139,572	14,677,650
2013	113,840,076	119,127,555	(5,287,479)
2014	97,618,556	113,473,516	(15,854,960)
2015	66,470,251	70,397,506	(3,927,255)
2016	54,409,269	76,067,433	(21,658,164)
2017	77,422,172	75,490,114	1,932,058
2018	106,569,833	80,873,188	25,696,645
2019	107,566,993	87,300,932	20,266,061
2020	63,199,689	72,873,537	(9,673,848)
2021	109,081,463	102,849,660	6,231,803
2022	161,697,437	116,959,581	44,737,856

نلاحظ من الجدول (2) أن هناك زيادة في الانفاق العام بعد عام 2003 تناسقاً مع الزيادة في العوائد النفطية بما لا يتجاوز الايرادات العامة وحدوث عجز في الموازنة العامة، ورغم ذلك حققت الموازنة العامة عجوزات مالية في الأعوام 2009 و2010 بمقدار (346,194) و(8,280) مليون دينار على التوالي على آثر انخفاض أسعار النفط جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية ، كما حققت عجوزات مالية في الاعوام 2013 و2014 و2015 (5,287,479) و(15,854,960) و (21,658,164) مليون دينار على التوالي بعد تعرض الاقتصاد العراقي الى الصدمة المزدوجة الناتجة عن زيادة الانفاق لتمويل حرب أرهاب داعش وصدمة إنخفاض الايرادات النفطية على آثر انخفاض أسعار النفط الخام والكميات المصدرة، كما حققت عجز مالي في عام 2020 على آثر الاغلاق العالمي عن ظهور وباء كوفيد وانخفاض أسعار النفط عالمياً، مما أدى الى إنخفاض الايرادات النفطية مع شحة الايرادات الضريبية في تمويل الايرادات العامة، وبذلك أن السياسة المالية قد أمنت الاستقرار المالي للموازنة العامة من خلال المصدر النفطي، وأن صدمات انخفاض اسعار النفط اثبتت ضعف القدرة المالية على إيجاد مصادر تمويل مالية تقود الاقتصاد الى تحقيق الأستقرار المالي.

2.1.5 تحليل واقع السياسة النقدية في العراق

هدفت السياسة النقدية التي أنتهجها البنك المركزي العراقي منذ صدور قانونه رقم (56) لسنة 2004 الى توفير فرص الاستقرار للاقتصاد المحلي [19] . إذ لجأ في ظل الاتكال على الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة بوضع سعر فائدة منخفض نسبياً والأعتماد على مزاد العملة للتأثير على سعر الصرف في ظل عدم فاعلية القنوات التقليدية للسياسة النقدية بهدف السيطرة على عرض النقد ومناسيب السيولة وفائض الطلب، وضمان سياسة التعقيم من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النقدية والمحافظة على أستقرار قيمة العملة المحلية، من ثم الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فضلاً عن قيامه بسد حاجة السوق المحلية من العملة الصعبة للاستيراد والعلاج والدراسة[9].

إذ يتدخل البنك المركزي عن طريق مزاد العملة عندما يرتفع سعر الصرف الاجنبي تنخفض قيمة العملة الوطنية ، دخل البنك المركزي بصفته بائع للعملة الاجنبية في سوق الصرف الأجنبي من أجل أن ينخفض سعرها ، وعندما ينخفض سعر الصرف الأجنبي ترتفع قيمة العملة الوطنية يدخل البنك المركزي بصفته مشتري للعملة الأجنبية من أجل أن يرتفع سعرها، أما اذا كانت قيمة العملة الوطنية منخفضة أكثر مما يجب أو مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية يقوم بشراء هذه العملة ويدفع الصرف الاجنبي لتقليل الكميات المعروضة منها ورفع سعرها الى المستوى المرغوب، أما اذا كانت قيمة العملة الوطنية مرتفعة أكثر مما يجب أي مقومة أكثر من قيمتها يكون على البنك المركزي التدخل كبائع لها في مقابل شراء العملات الأجنبية لزيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية وخفض سعرها الى المرغب به [10] . والجدول (3) يبين توجهات السياسة النقدية بأدواتها المباشرة وغير المباشرة في العراق كالآتي[15] :-

الجدول (3) تحليل اتجاهات سعر الصرف الرسمي والموازي ومبيعات نافذة بيع وشراء العملة ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية في العراق للمدة (2003-2022) مليون دولار

السنة	سعر الصرف الأسمي	سعر الصرف الحقيقي	سعر الفائدة (%)	سعر النفط (دولار)	الاحتياطيات الاجنبية	مبيعات نافذة العملة الأجنبية لدى البنك المركزي	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية
2003	1896	1936	—	28.2	8,474.0	901	293
2004	1453	1453	6	36	9,395.7	10,852	6,008
2005	1469	1472	6.3	50.6	13,519.7	10,678	10,463
2006	1467	1475	10.4	61	18,012.2	18,110	11,175
2007	1255	1267	20	69.1	30,163.3	28,113	15,980
2008	1193	1203	16.8	94.4	48,809.6	45,850	25,869
2009	1170	1183	8.8	61	43,884.9	23,013	33,992
2010	1170	1185	6.3	75.6	49,939.2	41,004	36,171
2011	1170	1196	6	103	59,707.3	51,003	39,798
2012	1166	1233	6	106.3	66,505.2	57,004	48,649
2013	1166	1232	6	103	74,301.6	62,000	55,678
2014	1166	1214	6	19.6	72,178.0	47,515	54,463
2015	1167	1233	6	55.3	59,184.0	32,450	44,304
2016	1182	1275	4	45	48,661.0	25,653	33,524
2017	1184	1258	4	49.3	52,893.0	40,355	42,201
2018	1182	1208	4	46	67,872.0	52,229	47,133
2019	1182	1196	4	56	71,355.0	58,851	51,125
2020	1432	1400	4	40.7	53,995.0	30,730	44,080
2021	1450	1474	4	45	63,812.0	45,997	37,094
2022	1450	1482	4	45	90,000.0	53,355	46,806

يبين الجدول (3) مجموعة من المؤشرات النقدية للمدة (2003-2022) إذ أن سعر الصرف الأسمي شهد تذبذباً في اتجاهاته إذ بلغ عام 2003 (1896) دينار لكل دولار فيما بلغ عام 2022 (1450) دينار لكل دولار، وهو ينخفض عن أسعار الصرف الحقيقية في السوق الموازية. أما سعر الفائدة قد بلغ عام 2004 معدل (6%) وتم رفعه في عام 2007 الى (20%) ليمثل أهم التعديلات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة الدينار العراقي وكان الهدف من ذلك جذب الادخار والتأثير في معدلات السيولة المصرفية، وأستقر للاعوام (2011-2015) على (6%) ثم تم تخفيضه للأعوام (2016-2022) الى (4%) بعد زيادة عمليات الأئتمان المصرفية. أما أسعار النفط الخام فكانت متذبذبة لكنها جيدة إذ بلغ معدلها خلال مدة البحث (59.5) دولار، وهذا المصدر الايرادي لا يتم الاستفادة منه انما يتم استنفاذه في نافذة بيع وشراء العملة التي بلغت عام 2003 (901) مليون دولار وازدادت مبيعات ومشتريات العملة الاجنبية بعدها لتبلغ عام 2022 (53,355) مليون دولار بما يؤكد زيادة الاستيرادات المحلية لمجابهة الطلب المحلي في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي. فيما بلغت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية عام 2003 (293) مليون دولار وازدادت بعدها لتنخفض بشكل تدريجي للأعوام (2014-2016) البالغيين (54,463) و(44,304) و(33,524) مليون دولار على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط وعاودت الارتفاع بعدها وقد انخفضت عام 2020 البالغة (44,080) مليون دولار توقف النشاط بسبب تفشي وباء كوفيد، وتبعاً لذلك نلاحظ أن الاحتياطيات النقدية بلغت عام 2003 (8,474.0) مليون دولار وازدادت بعدها لتنخفض عام 2009 لتبلغ (43,884.9) مليون دولار وعاودت بعد ذلك الارتفاع حتى حدوث أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 اذ بلغت الاحتياطيات لذلك العام (72,178.) مليون دولار، وتذبذبت بعدها بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت عام 2022 (90,000) مليون دولار وهذا المبلغ جيد ويعطي ملاءة مالية للاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات التي من المتوقع أن يتعرض لها الاقتصاد، الا انها غير كافية للتعويض عن نقص الموارد غير النفطية في العراق على المدى الطويل.

3.1.5 تحليل واقع السياسة التجارية في العراق

عملت السياسة التجارية على تحرير تجارتها بإعتمادها سياسة الباب المفتوح وتعليق الرسوم والتعريفات الكمركية كافة وإزالة القيود المفروضة على العمليات التجارية بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (12) لسنة 2003 لمعالجة العجز في الميزان التجاري، الا أن الملاحظ تزايد إختلال هيكل الميزان التجاري جراء تزايد الصادرات النفطية في ظل ضعف الجهاز الانتاجي وأستيراد مختلف السلع لاسيما الرديئة منها، فضلاً عن خروج العملات الاجنبية لأستيراد السلع الاستهلاكية على حساب محدودية أستيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في خلق اضافات جديدة في الطاقات الانتاجية، مما أسهم في تردي واقع القطاعات الانتاجية المدرة للدخل. وتم إعادة العمل برسوم التعرفة الكمركية في عام 2015 من أجل زيادة تقليل الاستيرادات وتخفيض الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج، الا ان الملاحظ أن درجة الانكشاف الاقتصادي مازالت متزايدة، وهذا ما يوضحه الجدول(4) الآتي[18].:

الجدول (4) اجمالي الصادرات والاستيرادات ونسبة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	العجز أو الفائض	درجة الانكشاف الاقتصادي (%)
2003	29,894,476.2	22,897,246.2	22,734,254.4	162,991.8	152.6
2004	53,499,238.6	29,956,020.0	34,050,969.0	(4,094,949.0)	119.6
2005	73,911,088.3	39,963,945.0	45,145,710.0	(5,181,765.0)	115.2

89.2	11,865,682.8	36,914,707.8	48,780,039.0	96,067,160.6	**2006**
73.8	19,735,286.1	31,422,753.0	51,158,039.1	111,961,230.2	**2007**
80.3	30,778,790.1	48,249,768.6	79,028,558.7	158,443,584.4	**2008**
78.1	147,420.0	51,326,145.0	51,473,565.0	131,632,210.0	**2009**
73.0	8,648,055.0	55,232,658.0	63,880,713.0	163,104,739.2	**2010**
71.7	36,214,776.0	60,316,542.0	96,531,318.0	218,617,834.8	**2011**
73.2	39,171,536.8	73,980,251.4	113,151,788.2	255,727,068.5	**2012**
67.1	32,603,575.6	75,910,914.0	108,514,489.6	274,745,875.0	**2013**
68.7	23,706,179.2	80,008,354.8	103,714,534.0	267,262,787.8	**2014**
69.1	(1,096,980.0)	68,289,455.7	67,192,475.7	196,203,013.3	**2015**
54.1	3,207,357.0	52,145,112.0	55,352,469.0	198,774,369.4	**2016**
48.2	33,588,929.6	37,361,218.0	70,950,148.3	224,636,323.2	**2017**
53.1	56,880,430.5	43,804,511.1	100,684,941.6	272,083,889.0	**2018**
44.6	73,421,516.4	24,803,819.1	98,225,336.1	276,157,900.0	**2019**
34.7	38,750,804.1	18,390,722.9	57,141,527.0	217,413,594.1	**2020**
47.2	101,121,839.6	20,438,162.8	121,560,002.4	383,064,200.1	**2021**
55.6	148,919,826.1	31,990,783.2	180,910,609.3	383,064,200.0	**2022**

نلاحظ أن الميزان التجاري حقق عجزاً في الاعوام 2004 و2005 و2015 فقط بما يؤكد تفوق الصادرات على الاستيرادات الا ان تركز هذه الصادرات كان من المصدر الاحادي النفط الخام ومنتجاته، كما نلاحظ أن درجة الانكشاف الاقتصادي بلغت نسب عالية تجاوزت (50%) لغالبية الأعوام بما يؤكد حالة الاغراق السلعي من دول الخارج وعدم قدرة السياسة التجارية في ضبط حركة الاستيرادات من مختلف السلع والبضائع ليشكل اختلال مزمن في هيكل الميزان التجاري للبلد.

2.5 مؤشرات تنويع مصادر الدخل في العراق

1.2.5تنويع الهيكل الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي

يعكس هذا المؤشر مقدار التغير الحاصل في هيكل الانتاج. اذ يعد حجم الناتج المولد في اقتصاد ما ومعدل نموه السنوي والمساهمات القطاعية في توليده من المؤشرات الدالة على طبيعة اداء ومدى كفاءة ذلك الاقتصاد. فإذا كان الاقتصاد متكون من قطاع واحد مساهم في الناتج المحلي الاجمالي، مع إنخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، دل ذلك على ضعف تنويع هيكل الناتج لذلك الاقتصاد [22] .ويبين الجدول (5) الهيكل الانتاجي من خلال تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج بالعراق كالآتي [18] :-

الجدول (5) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	الأهمية النسبية لقطاع النفط (%)	الأهمية النسبية لقطاع الزراعة (%)	الأهمية النسبية لقطاع الصناعة (%)	الأهمية النسبية لقطاع الخدمات (%)
2003	68.1	8.3	22.5	22.5
2004	57.7	6.9	1.8	33.7
2005	57.3	6.9	1.5	34.3
2006	55.0	5.8	1.7	37.4
2007	52.7	4.9	1.9	40.5
2008	55.0	3.8	2.0	39.3
2009	42.5	5.2	3.2	49.3
2010	44.7	5.1	2.7	47.5
2011	52.7	4.5	3.1	39.6
2012	49.4	4.1	3.0	43.4
2013	45.7	4.8	2.6	46.9
2014	52.3	4.1	10.0	33.1
2015	58.9	2.5	7.2	31.3
2016	64.4	2.2	6.0	27.3
2017	64.0	1.9	5.0	29.0
2018	63.7	1.4	4.1	30.7
2019	59.3	3.3	7.8	77.7
2020	59.3	4.7	4.9	31.0
2021	58.0	3.5	4.7	33.4
2022	60.7	3.2	4.5	31.6
متوسط المدة	56.1	4.4	5.0	38.0

نلاحظ من الجدول (5) إعتماد الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي على القطاع النفطي فهو القطاع المهيمن إذ تشكل نسبة مساهمته في الناتج نسبة كبيرة البالغة كمتوسط للمدة (56.1%) بسبب الريعية الاقتصادية، فهو قطاع معمق لرأس المال والانتاجية مما جعله يسهم في زيادة الناتج بشكل كبير. وجاء في الدرجة الثانية في الاهمية النسبية للناتج قطاع الخدمات البالغة نسبته كمتوسط للمدة (38%) والملاحظ ان أنشطته هامشية وغير متطورة، فضلاً عن زيادة عدد العاملين في وحدات الخدمات بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي والصناعي. أما القطاع الزراعي الذي يتسم بالتخلف والأعتماد على العلاقات البدائية، اذ يتم تبدد مساحات واسعة من

الاراضي لعدة أسباب أبرزها العوامل البيئية مثل شحة المياه والجفاف والتصحر والعوامل الفنية المتمثلة في الاعتماد على الاساليب المتخلفة في الزراعة والري، فضلاً عن تفشي الامراض والاوبئة مما جعله منخفض الانتاجية والمساهمة في زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي البالغة كمتوسط للمدة نسبة (4.4%). وتركز القطاع الصناعي في غالبيته على الصناعة الاستخراجية فيما تشكل الصناعة التحويلية جزء ضئيل في مساهمته في الناتج، ويعود سبب ذلك الى عمليات التخريب والاضرار التي تعرضت له المصانع والمنشأت الصناعية وعزوف غالبيتها عن العمل في ظل انخفاض القيمة الانتاجية مما أدى الى توقف النسبة الكبرى منها ومحدودية مساهمتها الانتاجية في الناتج البالغة نسبتها كمتوسط للمدة (5%). وبذلك يبرز الاعتماد الشديد للاقتصاد العراقي على القطاع النفطي فهو القطاع الوحيد المساهم والمدر للدخل والنسبة الضئيلة جداً للقطاعات المتبقية لاسيما الانتاجية، وهذا ما جعل ركائز الاقتصاد يشوبها انخفاض مصادر الدخل نتيجة الريعية التي أطبقت على الاقتصاد حالة من التدهور الذي يقود الى بقاء ديمومة الاقتصاد في أستمرار الأعتماد على القطاع النفطي.

2.2.5 تنويع هيكل الايرادات العامة للموازنة العامة

يظهر الاقتصاد العراقي الاعتماد الشديد على الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (90%) من الايرادات مقابل محدودية الضرائب مما جعل العراق يعتاش على الايرادات النفطية وفق ما يسمى (الاسترخاء على وسادة النفط) لاسباب متعددة منها أنعدام الأستقرار الأمني والسياسي الذي شهدتها معظم الاعوام التي حدت من القدرة على أستحصال وجباية الايرادات الضريبية، ضعف الرقابة وأرتفاع حجم التهرب الضريبي، الاعفاءات الكثيرة التي تضمنتها القوانين الضريبية، فضلاً عن تخفيض السعر الضريبي لضرائب الدخل، وعدم ايجاد أوعية ضريبية جديدة، مع ضعف الدقة في عملية حصر المكلفين اذ لا تزال العديد من الاوعية الضريبية خارج نطاق التحاسب، والأعتماد على الطرق التقليدية في تقدير الضرائب لاسيما المظاهر الخارجية بالمكلف أو النشاط الخاضع لها، ناهيك عن الغاء الرسوم الكمركية بعد عام 2003 واقتصارها على رسم اعمار العراق البالغ (5%) حتى عام 2015. وندرج في إدناه هيكل الايرادات العامة للايرادات النفطية والضريبية في العراق كالآتي[9] . :-

الجدول (6) الاهمية النسبية للايرادات النفطية والايرادات الضريبية في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (%)	نسبة مساهمة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة (%)
2003	15,985,527	15,728,386	257,141	98.4	1.6
2004	32,988,850	32,593,011	395,839	98.8	1.2
2005	40,435,740	39,360,064	1,075,676	97.3	2.7
2006	49,055,545	46,534,311	2,521,234	94.9	5.1
2007	54,964,850	51,949,251	3,015,599	94.5	5.5
2008	80,641,041	76,297,027	4,344,014	94.6	5.4
2009	55,243,527	50,190,202	5,053,324	90.9	9.1
2010	70,125,921	63,594,168	6,584,055	90.7	9.4
2011	103,989,089	98,241,562	5,747,527	94.5	5.5
2012	119,817,222	111,326,166	8,491,058	92.9	7.1
2013	113,840,076	105,695,825	8,144,251	92.8	7.2
2014	97,618,556	97,072,410	546,146	99.4	0.6
2015	66,470,251	57,654,597	8,815,654	86.7	13.3
2016	54,409,269	44,653,244	9,674,722	82.1	17.8
2017	77,422,172	65,496,776	11,925,397	84.6	15.4
2018	106,569,833	96,062,935	10,506,899	90.1	9.9
2019	107,566,993	99,216,318	8,350,675	92.2	7.8
2020	63,199,689	54,448,514	8,751,175	86.2	13.8
2021	109,081,463	95,270,298	13,811,165	87.3	12.7
2022	161,697,437	154,038,649	7,658,788	95.3	4.7
متوسط المدة				92.2	7.8

3.2.5 الاستثمار في مصادر الدخل المختلفة

إذ تستهدف الحكومة زيادة مصادر الايرادات العامة من خلال قيام مؤسسات القطاع العام بصورة دورية بايجار الموجودات غير المالية أو تصفيتها مما يسهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل. والملاحظ هناك ضعف في الاستثمار في المؤسسات العامة بسبب ضعف الرؤية الاستراتيجية للحكومة في الاستفادة من تلك الموجودات، فضلاً عن المخاطر المالية التي تكتنف عملية الأستثمار في ظل التردي الأمني، كما أن هنالك ضعف في الاستثمار بالأدوات المالية وذلك يعود بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأرتفاع معدلات التضخم وتقلبات الاسواق المالية وتعقد القيود التنظيمية وغيرها مما أدى الى أنحسار تلك المصادر المهمة في البلد.

3.5 تحليل واقع السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على تنويع مصادر الدخل في العراق

أتسم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بضعف مرونة جهازه الانتاجي، وانتهاج السياسة المالية سياسة التوسع بالإنفاق الحكومي لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، الامر الذي أسهم في زعزعة أستقرار الأسعار وفرض قيداً أخراً على السلطة النقدية في أختيار الأدوات النقدية المناسبة والعمل على تثبيت سعر صرف الدينار لتحقيق الأستقرار السعري من خلال أستخدام نافذة بيع وشراء العملة، الا أن الصدمة المزدوجة عام 2020 لتفشي وباء كوفيد وانخفاض اسعار النفط قد أحكمت على السياسة النقدية باللجوء الى استخدام اداة سعر الصرف في التأثير في الأزمة من خلال خفض سعر الصرف العملة، ولكون سعر

الصرف أحد قنوات انتقال آثار السياسة النقدية للقطاع الحقيقي، لذا عملت سياسات التدخل في تثبيت سعر الصرف في التأثير السلبي على جعل المستورد أرخص من المنتج المحلي ترافق مع ذلك سياسة تجارية انتهجت سياسة الباب المفتوح وإغراق السوق بالسلع والبضائع الرخيصة والرديئة، مما جعل الماكنة الانتاجية غير قادرة على الانتاج ومجابهة الطلب وانخفضت الصادرات السلعية مقابل زيادة الصادرات النفطية واتسعت المستوردات من الخارج حتى مع تطبيق التعرفة الكمركية على السلع المستوردة. وبذلك أصبحت السياسة النقدية مسايرة للسياسة المالية وهي تتكيف مع إتجاهات السياسة المالية التوسعية . وأقرضت الحكومة من خلال البنك المركزي العراقي عندما لم تتمكن السياسة المالية في إيجاد مصادر مالية تدعم التمويل المالي للموازنة العامة عند حدوث العجز، مع سياسة تجارية تعمل تسرب العملة للخارج وضياع مصدر ايرادي مهم للبلد. وبذلك أصبحت السياسات الاقتصادية تسهم في أستمرار التعميق من تبعية الاقتصاد العراقي للمورد النفط وصعوبة إيجاد مصادر بديلة للدخل تسهم في التنويع الاقتصادي.

4.5 رؤية اصلاحية لبناء سياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل بالعراق

1.4.5 الرؤية الاصلاحية في مجال السياسة الماليــة لزيادة مصادر الدخل غير النفطية

تستطيع السياسة المالية أن تؤدي دوراً مهماً في تحقيق تنويع مصادر الدخل، وفق اليآت مختلفة منها الآتي :-

1- تطبيق سياسة ضريبية تشجع على الاستثمار في قطاعات جديدة من خلال منح الإعفاءات للمشروعات في مراحلها الأولى، فضلاً عن توسيع قاعدة الضريبة من خلال استحداث الضريبة البيئية والضريبة الرقمية، واعادة النظر في قوانين وتشريعات الجباية والرسوم والاجور مثل اقتراح رسوم على (النقابات، النوادي، المتنزهات ... وغيرها)، فضلاً عن تقليص نطاق الاعفاءات الضريبية غير المبررة في قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل. كما تتضمن الرؤية الاصلاحية الحصر الضريبي لدخل المكلفين والحد من التهرب الضريبي والسيطرة على المنافذ الحدودية.
2- توجيه التخصيصات الاستثمارية نحو قنوات الاستثمار الانتاجية عن طريق تقديم الحوافز والدعم للصناعات غير التقليدية والابتكارية بما يمكن الحكومة من جذب استثمارات جديدة وتنويع مصادر الدخل
3- زيادة نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام وتخفيض الانفاق الجاري غير المبرر.
4- الاستمرار في إصدار حوالات الخزينة والسندات كمصدر للدخل.
5- السعي الى قيام مؤسسات القطاع العام بصورة دورية بتصفية موجوداتها غير المالية أو ايجارها بما يسهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل .

2.4.5 الرؤية الاصلاحية في مجال السياسة النقدية لزيادة مصادر الدخل غير النفطية

1- على السياسة النقدية أن تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي منخفض مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون سعر الصرف هو القوة الاقتصادية للسياسة النقدية التي تسهم في تحفيز المنتج المحلي وتحجيم دخول المستوردات وزيادة المنافسة للسلع المحلية في السوق العالمية.
2- قيام البنك المركزي بدوره الايجابي في التنمية من خلال تنظيم معدلات الفائدة باتجاه التخفيض لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.
3- إتباع سياسة نقدية استباقية وفق تدابير محكمة لضبط النقد والتحفيز الاقتصادي، اذ يؤدي ذلك دوراً مهماً في تعزيز مصادر الدخل من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
4- أستمرار السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال مراقبة التضخم، وهذا يسهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.
5- جعل ستراتيجية البنك المركزي في منح الائتمان للبنوك التجارية وفق مبادرة البنك المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الانتاجية وفق ضوابط حذرة مثل تضمينها دراسات جدوى اقتصادية مدعمة بالتكلفة والعائد وأستخدام أسلوب الدفعات لضمان أستمرار تلك المشاريع بما يسهم في تحقيق عائدات اقتصادية حقيقية مدرة للدخل.

3.4.5 الرؤية الاصلاحية في مجال السياسة التجارية لزيادة مصادر الدخل غير النفطية

تعد السياسة التجارية اداة مهمة في الاقتصاد تستهدف تحسين الوضع المالي للدولة، بأستخدام الأساليب الآتية:-

1- تعزيز الصادرات من خلال تقديم الدعم والتشجيع للشركات المحلية لزيادة صادراتها الى الأسواق الخارجية، بما يمكن الحكومة من تقديم تسهيلات كمركية وضريبية تدعم ترويج المنتجات المحلية في الأسواق العالمية.
2- توسيع قاعدة الصناعات والقطاعات الاقتصادية من خلال تشجيع نمو صناعات جديدة معوضة للاستيرادات كخطوة أولى يترافق مع ذلك العمل باتجاه الصناعات الرائدة مثل الصناعة البتروكيمياوية وصناعة الاغذية، مما يوسع قاعدة الدخل ويخفف من تبعية الاقتصاد للقطاع الواحد.
3- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنشاء بيئة أستثمارية جاذبة للشركات الأجنبية لغرض الاستثمار في البلد، مما يسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا الى الاقتصاد المحلي.
4- تنويع شركاء التجارة الخارجية عن طريق توقيع اتفاقات تجارية مع الدول وتوسيع فرص التبادل التجاري وزيادة حجم التجارة بين الدول من خلال فتح أسواق جديدة مما يعزز النشاط الاقتصادي والتصديري للبلد ويوسع قاعدة مصادر الدخل.
5- إتباع ستراتيجية تجارية تسهم في السيطرة على الاغراق السلعي من خلال فرض نسب عالية من التعرفة الكمركية على السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الرخيصة لتخفيضها لصالح السلع ذات المساس بحاجة الفرد، فضلاً عن تنفيذ قوانين وقرارات دعم المنتج المحلي وخفض كميات السلع المستوردة من المناشئ الرديئة. فضلاً عن السيطرة على المنافذ الحدودية من خلال تقليل المخالفات والتهرب الكمركي.

6. الاستنتاجات

1- اتضح أن هناك ترابط مباشر ما بين ضعف السياسات الاقتصادية وضعف تنويع مصادر الدخل، وهذا يرجع الى الريعية التي فرضت على الاقتصاد العراقي الاعتماد على مداخيل النفط الخام، وبذلك تم أثبات فرضية البحث.

2- أسهمت الفوضى وعدم التناغم في عمل السياسات الاقتصادية بتحجيم عمل القطاع الخاص مع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، من ثم تزايد الاستيرادات من الخارج والاستمرار في دوامة ضعف مصادر الدخل للبلد.

3- حقق الاقتصاد العراقي أستقراراً نسبياً غير ثابت وفق السياسات الاقتصادية بسبب تقلبات أسعار النفط ووجود نافذة بيع وشراء العملة التي يشوبها الفساد مما جعل غالبية مصادر الدخل تتجه للخارج عن طريق الاستيرادات وضعف التنويع بمصادر الدخل.

4- ضعف وجود إستراتيجية شاملة تسهم في إعادة احياء الانتاج المحلي وزيادة عمليات التصدير بما يسهم في توليد مصادر جديدة للدخل في البلد.

7. التوصيات

1- العمل على إتباع ستراتيجية فك ارتباط نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي من خلال هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي مع تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الاكثر كفاءة وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في العملية الانتاجية، بما يؤدي الى توسيع النشاطات المدرة للدخل، والتعويل على اقتصاد السوق في المراحل اللاحقة بصورة متدرجة بحيث يتمكن الاقتصاد والمجتمع من التكيف مع عمليات التحول والتطور.

2- ضرورة توجيه عمل السياسات الاقتصادية لإعادة احياء الانتاج المحلي لغرض زيادة القدرات التصديرية وفق المواصفات العالمية وتبعاً لمبدأ الميزة النسبية داخل البلد.

3- تنويع هيكل الاقتصاد وهذا يتطلب زيادة التخصيصات نحو القطاعات الانتاجية التي تشكل أوعية ضريبية وخدمات البنى التحتية، بما يخدم توسيع قاعدة الضريبة وتنويع مصادر الدخل.

4- الاستفادة المثلى من الثروة النفطية الفائضة من خلال انشاء الصندوق السيادي الغاطس الذي تقع مهمته في ادخار فوائض النفط واعادة توجيهها وقت العجز المالي لصالح التنمية بما يؤدي الى توسيع مصادر الدخل.

References

[1] Abdelsamie, A. A. (2012). Public Finance – Concepts and Analysis. Al-Wafaa Legal Library.

[2] Al-Amari, H. M. S. (1986). Economics of Public Finance and Financial Policy. College of Administration and Economics, University of Baghdad.

[3] Al-Douri, M. A. (2007). In Foreign Trade. Dar Shumou' for Culture, Publishing and Distribution.

[4] Al-Jumaili, H. J., & Abdul Karim, A. B. (2018). Principles of Macroeconomics. Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution.

[5] Al-Qurashi, M. K. (2000). Industrial Economics. Dar Wael for Publishing and Distribution.

[6] Al-Rawi, A. (1997). Macroeconomic Policies in Iraq after the Siege. Beit Al-Hikma.

[7] Amin, H. A. Z. (2010). International Economics – Theory and Applications. Athraa Publishing House.

[8] Hamza, A. M. (2018). Economic Diversification – Selected Experiences and the Possibility of Benefiting from them in the Iraqi Economy. Iraq Center for Studies.

[9] Hassan, B. A. (2020). Economic Policies in Iraq – Challenges and Opportunities. Friedrich Ebert Foundation.

[10] Ismail, A. F. (2012). Evaluation of the policy of raising the value of the Iraqi Dinar against the US Dollar. The Iraqi Journal of Economic Sciences, 34, 5.

[11] Khalid, J. K. (2009). The Reality of Economic Diversification and its Requirements under the Transition Policies in Iraq for the Period (1970-2008) [Master's thesis, University of Basrah]. College of Administration and Economics.

[12] Khalil, A. M., & Al-Lozzi, S. A. (1999). Public Finance. Zahran Publishing and Distribution House.

[13] Marzouq, A. L. (2013). Economic Diversification in the Gulf Countries, an approach to rules and connotations. The Gulf Economist Journal, 30(24), 7.

[14] Rasan, S. A., & Hussein, M. A. T. (2017). The Iraqi economy under rentier dominance and the requirements of economic diversification for the period (2003-2015). The Gulf Economist Journal, 33(34).

[15] Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research. (various years). Annual Statistical Bulletin.

[16] Republic of Iraq, Ministry of Finance, Accounting Department. (n.d.). Time series data.

[17] Republic of Iraq, Ministry of Finance, Economic Department. (2023-2025). Ministry of Finance Strategy (2023-2025) / With a series of data.

[18] Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts. (various years). Annual Statistical Abstract and Reports of GDP and National Income.

[19] Salih, M. M. (2012). Iraq's Monetary Policy – Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System. Beit Al-Hikma Publications.

[20] Shihab, M. A. (2019). Macroeconomic Analysis. Faculty of Commerce, Damietta University.

[21] Suleiman, S. A. (1973). Economic Policy. Al-Matbouat Agency.

[22] United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. (2001). Report on Economic Diversification in Oil-Producing Countries. UN.

المصادر

[1] عبد السميع، علام أحمد (2012)، المالية العامة – المفاهيم والتحليل، مكتبة الوفاء القانونية.
[2] العمري، هشام محمد صفوت (1986)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
[3] الدوري، محمد أحمد (2007)، في التجارة الخارجية، دار شموع للثقافة والنشر والتوزيع.
[4] الجميلي وعبد الكريم، حميد جاسم، أنور بهجت (2018)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
[5] القريشي، مدحت كاظم (2000)، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع.
[6] الراوي، علي (1997)، السياسات الاقتصادية الكلية في العراق مرحلة ما بعد الحصار، بيت الحكمة.
[7] أمين، هجير عدنان زكي (2010)، الاقتصاد الدولي – النظرية والتطبيقات، دار اثراء للنشر.
[8] حمزة، عباس مكي (2018)، التنويع الاقتصادي – تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات.
[9] حسن، باسم عبد الهادي (2020)، السياسات الاقتصادية في العراق – التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت.
[10] أسماعيل، عوض فاضل (2012)، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 34، 5.
[11] خالد، جميل كامل (2009)، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970-2008) [رسالة ماجستير، جامعة البصرة]. كلية الادارة والاقتصاد.
[12] خليل واللوزي، علي محمد، سليمان أحمد (1999)، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع.
[13] مرزوق، عاطف لافي (2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلالات، مجلة الاقتصادي الخليجي، 30(24)، 7.
[14] رسن وحسين، سالم عبد الحسن، مصعب عبد العالي ثامر (2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، 33(34).
[15] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث. (سنوات مختلفة)، النشرة الاحصائية السنوية.
[16] جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة. (د.ت.)، سلسلة بيانات زمنية.
[17] جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. (2023-2025)، ستراتيجية وزارة المالية (2023-2025) / مع سلسلة بيانات.
[18] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. (سنوات مختلفة)، المجموعة الاحصائية السنوية مع تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.
[19] صالح، مظهر محمد (2012)، السياسة النقدية للعراق – بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، منشورات بيت الحكمة.
[20] شهاب، محمد عبد الحميد (2019)، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة، جامعة دمياط.
[21] سليمان، سلوى علي (1973)، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات.
[22] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001)، تقرير عن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط.

https://doi.org/10.31272/jae.i147.1387
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Economic Policies and their Implications for Diversifying Sources of Income in Iraq

Noor Shadahan Adday
Ministry of Finance, Economic office, Tax Policy Department, Baghdad, Iraq.
Email: noorsh2@yahoo.com, ORCID: https://orcid.org/0009-0002-9791-963x

Article Information

Article History:
Received: 22 / 03 / 2024
Accepted: 09 / 01/ 2025
Available Online: 01 / 03 / 2025
Page no: 122 – 131

Keywords:
economic policies , economic rentiers , diversified sources of income

Correspondence:
Researcher name: :
Noor Shadahan Adday
Email: noorsh2@yahoo.com

Abstract

The research intends to study the compatibility between economic expectations and the diversification of sources of income while developing a vision of the powers of some regions regarding the financial interests of oil to be compatible with the diversification of sources of income instead of relying on oil revenues and overcoming fluctuations in global prices. To achieve this goal, the deductive approach was used with the use of the descriptive analytical method based on data and statistics for economic policy indicators and indicators of diversifying sources of income. The research concluded that the financial policy trends inconsistent with diversifying sources of income have deepened the Iraqi economy's significant dependence on oil revenues due to the lack of harmony between those policies and their trends, which are far from achieving an economy with diversified revenue sources. Accordingly, the proposals urged the need to direct economic policies towards stimulating the production machine to support the diversification of production and export in the country).

The work of this research is licensed under CC BY